



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



**بيان**

**الأستاذ/ علي أحمد كرني**

**وزير الخارجية**

**رئيس وفد السودان**

**أمام**

**الدورة (٦٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة**

**نيويورك ٢٦ سبتمبر ٢٠١١م**

الرجاء المراجعة قبل الإلقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد الرئيس ،**

**السادة أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات ،**

**السادة أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود ،**

إنه لمن دواعي الفخر والإعزاز أن نرى دولة قطر الشقيقة ، ممثلةً في شخصكم الكريم ، وهي تقودُ دفّة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لهذا العام ، فهذا خيارٌ صادقٌ أهله ، إذ أن مبادراتكم وإسهاماتكم المُقدرة في صيانة الأمن والسلم الدوليين على المستويين الدولي والإقليمي تؤكد جدارتكم بذلك ، وأرجو أن أتقدم عبركم بالتهنئة لسلفكم السيد جوزيف داييس رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة ، والتهنئة موصولةً للأمين العام للأمم المتحدة لإعادة إنتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة وله ولعاونيه على ما بذلوا من جهد مقدر على مختلف الصُّعد في إطار منظمتنا الأم ، آمليْن أن تُفضي مداولاتنا هذا العام إلى ما فيه خيرٌ بشريّة من سلامٍ ووثامٍ وتواصلٍ بين الشعوب والأمم .

**السيد الرئيس،،**

أخاطبكم اليوم والسودانُ مُقبلٌ على المجتمع الدولي بقوة دفعٍ جديدة بعد أن ضرب بالأمس القريب مثلاً يُحتذى في الإنحياز لخيار السلام والإستقرار حتى وإن كان مهر ذلك هو التضحية بجزءٍ عزيزٍ من أرض الوطن ، وقد تابعتم جميعاً طيلة السنوات الست الماضية مدى إلتزام حكومة السودان بخيار السلام عبر مسيرة

تطبيق إتفاقية السلام الشامل التي وقعنا عليها في التاسع من يناير عام ٢٠٠٥م ،  
فبرغم عظم التحديات والعراقيل التي إكتنفت تطبيق الإتفاقية منذ مراحلها  
الأولى ، إلا أننا مضيّنا بعزيمةٍ وصبرٍ في تنفيذ بنودها إلى أن توجّنا ذلك بإجراء  
الإستفتاء على حق تقرير المصير بالنسبة لجنوب السودان وقبول نتيجته بل كُنّا  
أول دولةٍ تعترف بجمهورية جنوب السودان الوليدة وبسطننا لها يد الإخاء والتعاون ،  
وقد تابعتم جميعاً الزيارة التاريخية التي قام بها السيد رئيس الجمهورية عمر  
حسن أحمد البشير إلى مدينة جوبا قبيل إنطلاق عملية الإستفتاء ، ثم زيارته  
الثانية في التاسع من يوليو الماضي مُشاركاً في إحتفال إعلان قيام دولة جنوب  
السودان حيث حوى خطابه في تلك المناسبة كافة المبادئ والموجهات التي تؤسس  
لعلاقات أخوية حميمة بين الدولتين تنعتق تماماً من سلبيات الماضي ومراراته إلى  
رحاب التعاون والتواصل بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين ، وإننى اليوم ومن  
هذا المنبر أجدد تأكيد إلتزامنا بتلك الروح ، كما أجدد التهنئة لدولة جنوب  
السودان وهي تتبوأ مقعدها الآن في الأمم المتحدة .

وبهذه المناسبة فإننا نُرحب بالمجلس الوطني الإنتقالي مُمثلاً شرعياً للشعب  
الليبي الشقيق لدى الأمم المتحدة .

## **السيد الرئيس،،**

إن انفصال الجنوب وتأسيس دولته المستقلة لا يعني القطيعة البائنة بين  
الدولتين ، سيّما ونحن الآن نعيش في عصر العولمة وإتحاد الدول وإئتلافها في  
كيانات وتحالفات تتجاوز الحدود السياسية والأطر التقليدية ، ناهيك عن  
شعبين كانا حتى الأمس القريب شعباً واحداً وبينهما الكثير من القواسم  
المشتركة والإرث التاريخي والثقافي والإجتماعي . وإستناداً إلى هذه المعطيات فإننا

نؤكد حرصنا الكامل على تسوية ما تبقى من قضايا مُعلّقة في تنفيذ إتفاقية السلام الشامل بما في ذلك تسوية وضع منطقة أبيي ، واستكمال عملية ترسيم الحدود والآليات والإجراءات المشتركة اللازمة لمراقبتها ، ومعالجة الجوانب الإقتصادية بما في ذلك عائدات النفط ، كما نؤكد لكم حرصنا على التوصل لإتفاق حول الترتيبات الأمنية والسياسية التي من شأنها معالجة التوترات التي نشبت مؤخراً في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ، إذا أننا وكما أسلفت قبلنا خيار الإنفصال ليس زهداً في الوحدة التي بذلنا من أجلها ما عَزَّ وَغَلَا ، ولكن من أجل إستدامة السلام ، والإستقرار ، ولذلك من غير المعقول أو المقبول أن نقبل بأية حرب بالوكالة من شأنها زعزعة الإستقرار في هاتين الولايتين أو في أي منطقة على الشريط الحدودي بين البلدين الذي يستوجب التوافق والتفاهم حول الرؤى المشتركة التي تُراعي خصوصية الحزام السكاني والتداخل القبلي في هذه المناطق .

## **السيد الرئيس،،**

فيما يتعلق بالوضع في دارفور ، فقد تُوجت مفاوضات السلام الأخيرة بدولة قطر الشقيقة بالتوقيع على وثيقة الدوحة لسلام دارفور والتي وجدت قبولاً ودعمًا كبيراً من أهل دارفور بمختلف مكوناتهم ، وقد تجسد ذلك الدعم من خلال المشاركة الواسعة في مؤتمر أصحاب الشأن الذي عُقد في مايو الماضي وشهد حضوراً ملحوظاً من ممثلي النازحين وتنظيمات المجتمع المدني والقيادات التشريعية والسياسية والتنفيذية وزعماء الأحزاب السياسية وأعيان القبائل والقيادات الأهلية، حيث أقر ذلك المؤتمر وثيقة الدوحة باعتبار أنها إستجابت لكافة تطلعات أهل دارفور في السلام والتنمية والإستقرار والعدالة والمشاركة السياسية ، وكما تابعتم جميعاً فقد حظيت الوثيقة بتأييدٍ ودعمٍ مقدرٍ من المجتمع الدولي ، وإنني

وبهذه المناسبة أجدد إعرابنا عن الشكر والتقدير لدولة قطر الشقيقة والإتحاد الأفريقي وللجامعة العربية صاحبة المبادرة ولفريق الوساطة المشتركة ولكافة الشركاء الإقليميين والدوليين الذين أسهموا في التوصل لهذا الإتفاق ، كما أنني ومن هذا المنبر أجدد التأكيد بأننا ماضون في إنفاذ إستراتيجيتنا الوطنية الخاصة بدارفور بمحاورها الخمسة (الأمن ، التنمية، توطين النازحين واللاجئين ، المصالحات الداخلية ، التسوية السياسية الشاملة) مع إعطاء أولوية قصوى لاستكمال عودة النازحين واللاجئين وتهيئة متطلبات الإستقرار لهم عبر مشروعات التنمية والإنعاش وإعادة الإعمار .

## **السيد الرئيس،،**

كنا نتوقع أن يُفرد الأمين العام للأمم المتحدة فقرة خاصة في بيانه لإبراز إلتزام حكومة السودان وإنحيازها لخيار السلام منذ توقيع إتفاق السلام الشامل وإنهاءً بإعلان قيام دولة جنوب السودان الذي كانت حكومة السودان أول من اعترف به ، ولذلك فإننا نهيب بمنظمتنا الدولية أن لا تنساق وراء توجهات بعض الدول التي لا تريد أن ترد الفضل لأهلِهِ ، كما نُشير إلى أن القيادة السودانية وعلى رأسها السيد الرئيس عمر حسن أحمد البشير هي التي مكنت أهل الجنوب من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم وملتزمت بذلك من أجل السلام والإستقرار، ولذلك فهي قيادة جديرة بالإجلال والتقدير وليس محاولات التجريم وتوجيه الإتهامات جزافاً على النحو الذي تُروج له المحكمة الجنائية الدولية ، وغني عن التذكير هنا أن السيد رئيس الجمهورية هو قيادةٌ منتخبةٌ وبصفةٍ شرعيةٍ وبموجب إنتخاباتٍ نزيهةٍ وشفافةٍ تمت تحت مراقبة دولية وإقليمية ، كما أن العقوبات الإقتصادية الأحادية الكيدية الغير مبررة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية

ضد السودان بهدف إضعافه وتقويض نهضته التنموية إنما هي إجراءات قسرية ظالمة ضد شعب السودان في وقت نتطلع فيه إلى دعم المجتمع الدولي الذي نُقبل عليه الآن ونحن أكثر إنفتاحاً وأمضى عزيمة على إستلهاً دورنا الطبيعي كعضو فاعل ورائد في الأسرة الدولية . كما أننا وكدولة خارجة لتوها من النزاع نتطلع إلى إسهام المجتمع الدولي ومؤسساته التمويلية فيما يتعلق بإعفاء الديون ودعم المشروعات التنموية وفقاً للمعايير المعمول بها مع سائر الدول الأقل نمواً والتي تجاوزت مرحلة النزاع إلى مرحلة بناء السلام وترجمته واقعاً معاشاً على الأرض .

كما أننا ومن هذا المنبر ندعو كافة المستثمرين دون تمييز للإقبال على السودان وموارده الواعدة بما في ذلك الموارد غير البترولية خاصة الثروات المعدنية مثل الذهب والمنجنيز والكروم وغيرها من نفائس المعادن ، كما ندعوهم للإستثمار في موارد السودان الزراعية في ضوء ما يمتلكه السودان من أرض زراعية شاسعة وموارد مائية خاصة في ضوء أزمات الغذاء والمجاعات الناجمة عن الجفاف والتصحر وحاجة العالم الماسة للحبوب ، ونشير هنا إلى أن قانون الإستثمار في السودان قد كفل كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين الأجانب .

## **السيد الرئيس،،**

إن الأزمة المالية والإقتصادية العالمية قد ألفت بظلالها السالبة على الوضع المالي والإقتصادي في معظم دول العالم خاصة الدول الأفريقية وفاقمت من العقبات التي تواجه إقتصادات الدول النامية الأمر الذي ترتب عليه إتساع دائرة الفقر ونقص الغذاء وتدني الخدمات الأساسية ، في وقت تستشري فيه ظاهرة تغير المناخ وما ترتب عليها من كوارث طبيعية عصفت بالعديد من البلدان ، وإنني من هذا المنبر أناشد محفلكم الموقر هذا وكافة المانحين ووكالات وأجهزة الأمم

المتحدة ذات الصلة التجاوب العاجل مع المجاعة الطاحنة وما نتج عنها من أوضاع إنسانية مأساوية أصابت بعض الدول الشقيقة في القرن الأفريقي وخاصة الصومال، كما نشير هنا إلى ضرورة إعطاء الأولوية لقضايا القارة الأفريقية ضمن الأجندة التنموية للأمم المتحدة ودعم وبناء قدرات المؤسسات الإقتصادية الأفريقية من خلال تفعيل مبادرة النيباد ، وإعطاء الأولوية في الدعم والتمويل لمشروعات القارة الخاصة بمكافحة الفقر والأمراض المتوطنة ، إضافة إلى تمويل المشروعات ذات الصلة بتنفيذ أهداف الألفية للتنمية .

وبما أن التنمية والسلام يكملان بعضهما البعض فإننا نؤكد على أهمية دعم مؤسسات الإتحاد الأفريقي خاصة مجلس السلم والأمن الأفريقي وآلياته المختلفة لتطوير القدرات في مجالات الإنذار المبكر والتنبؤ بالنزاعات ، وغني عن الذكر هنا أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة قد أكد بوضوح على أهمية الترتيبات الإقليمية في تعزيز وصيانة الأمن والسلم الدوليين ، كما نؤكد على أهمية تفعيل آليات الدبلوماسية الوقائية ، وتعزيز جهود صناعة السلام الأفريقية مشيرين في ذلك إلى تجربة مجلس الحكماء وبصفة خاصة فريق الحكماء الأفارقة الذي يقوده الرئيس السابق لجنوب أفريقيا السيد ثابو أمبيكي الذي يضطلع بدور مقدر في السودان بما يؤكد فعالية الدور الإقليمي في تسوية النزاعات وتحقيق الأمن والسلم في البلدان الأفريقية .

## **السيد الرئيس،،**

كان السودان يعول كثيراً على تحقيق توافق دولي حول قضايا المناخ والبيئة ، سيما وقد مستنا آثار ذلك مساً مباشراً على النحو الذي حدث في دارفور، وقد أكدت تقارير الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة مدى الصلة الوثيقة بين الآثار

السالبة لظاهرة تغير المناخ وتصاعد النزاعات خاصة في قارتنا الأفريقية، وكم كنا تواقين إلى أن يتم تتويج الجهود التي بُذلت في كوينهاجن بالنجاح والإتفاق على موجّهات ملزمة تحكم كيفية التعاطي مع هذه الظاهرة وتلافي آثارها ، وأن تستلهم الدول المتقدمة مسؤولياتها التاريخية في هذا الصدد من خلال إعتقاد إستراتيجيات وخطط عمل محددة الأهداف لتدارك جذور ومسببات هذه الظاهرة بما يتسق مع إعلان قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن السودان يُعطي أولوية خاصة لإنفاذ حزمة من البرامج الوطنية الرامية لتخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ بجانب حملات رفع الوعي بالظاهرة وآثارها، ويتطلع السودان للمساهمة والمشاركة الفاعلة في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للتنمية المستدامة (Rio+20) المقرر عقده في العام القادم ، بهدف تعزيز الجهود الدولية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة بإرادة جماعية تعكس تطلعات الدول خاصة الدول النامية في التنمية والحياة الكريمة لشعوبها .

## السيد الرئيس،،

لقد إعتمدت أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وفي طليعتها مجلس الأمن عشرات القرارات الخاصة بقضية فلسطين دون أن يجد قراراً واحد من تلك القرارات طريقه إلى التنفيذ ، وذلك بسبب تحدي إسرائيل الصارخ للمجتمع الدولي ممثلاً في هذه المنظمة وذلك بسبب ما تُحظى به إسرائيل من حماية ودعم من قبل بعض الدول النافذة ، الأمر الذي يُبرز هذه المنظمة كجهاز عاجز عن إحقاق الحق والإنحياز للشرعية الدولية على النحو الذي نص عليه الميثاق ، مما أعطى الضوء الأخضر لسلطة الإحتلال لكي تستمر في سياساتها الإستيطانية الرامية إلى تكريس الإحتلال وإنهاء وجود الشعب الفلسطيني صاحب الأرض ،



ولذلك فإن السودان يدعم بالكامل قرار السلطة الفلسطينية بالتقدم للمطالبة بعضوية كاملة في الأمم المتحدة وهو حق قانوني يستند على حق تقرير المصير الذي هو أحد مبادئ القانون الدولي ، خاصة وأن مطلب الإعراف بالدولة الفلسطينية هو حق مشروع ويؤكد إلتزام الأمم المتحدة بميثاقها أولاً ثم بالقانون الدولي ثانياً ، علاوة على أن ذلك من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة . وعلى المجتمع الدولي أن ينتبه إلى أنه قد لا يجد من يفاوضه بعد الآن إن ترك إسرائيل أن تشتط على العالم ما تريد وتغصط الفلسطينيين حقوقهم المشروعة .

**ختاماً** ، سيدي الرئيس ، يظل إصلاح الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن هو أحد الأولويات الملحة التي تستوجب الإسراع في تنفيذها ، إذ أن غياب الإصلاح في مؤسستنا الأم وأجهزتها من شأنه إضعاف دور الدول النامية والإضرار بمصالحها القومية ، إضافة إلى تسخير أجهزة الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن من قبل بعض الدول لتنفيذ أغراضها السياسية خاصة تلك المتعلقة بالسلم والأمن والدوليين ، ولذلك فإن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن ومناهج عمله هو السبيل الوحيد للخيلولة دون إستغلاله من قبل تلك الدول على نحو يقدر في صدقية وحيادية المنظمة التي حرص مؤسسوها الأوائل على وضع ميثاقها بصورة دقيقة بحيث تكون ماعون الشورى الأوسع الذي يستوعب كافة مقتضيات التعاون والتواصل بين الأمم والشعوب والثقافات والحضارات من أجل عالم تسوده قيم الحرية والسلام والأمن والعدل .

وشكراً السيد الرئيس